باروخ كمرلنغ*

الثابت والمتحول في المجتمع والثقافة الاسرائيلية**

اسرائيل هي دولة المهاجرين – المستوطنين الاسرائيلية المتكونة من طبقات اوجدتها موجات الهجرة التي وصلت الى هذا الاقليم، وهي طبقات يمكن تشبيهها بالطبقات الجيولوجية. القاعدة الاولى، حسب التسلسل، مكونة من السكان العرب – الفلسطينيين الباقين في المكان بعد حرب ١٩٤٨، وقد تم تأهيلها جزئيا مع الوقت لتصير جزءا مدمجا من الدولة. بجانب ذلك، امتلأ الفراغ الذي خلفه السكان العرب المقتلَعون في سنة ١٩٤٨ بموجات من المهاجرين اليهود. آخر واحدث هذه الطبقات هما الطبقتان الروسية السميكة، والاثيوبية الدقيقة. غيرت كل موجة هجرة جديدة مجمل السياق بصورة جوهرية واثّرت على مكانة وطابع الطبقات الاخرى. وتسببت كل موجة بهزة ارضية اجتماعية وبسلسلة من الهزات الارضية الثانوية، التي لا تكف عن التأثير في المجتمع الاسرائيلي بقوة متفاوتة، مانحة اعضاء المجموع احساسا انتقائيا بالتواجد فوق هوة بركان يهدد بالانفجار كل لحظة، قاذفا حممه البركانية التي ستأتي على كل ما هو في الجوار.

اصبحت الهزات الارضية الثقافية والسياسية التي تسببت بها موجات الهجرة جزءا من الهزات الارضية الناجمة عن الحروب الموسمية والنزاعات المسلحة التي مرت بها الدولة الاسرائيلية، بأشكالها المختلفة (١). هاتان هما الميزتان الابرز لاسرائيل كدولة مهاجرين – مستوطنين ما تزال تخوض صراعا مع السكان الاصليين للبلاد، قسم منهم في داخلها وقسم خارج الاقليم (سواء كمواطنين في الدولة، او كمحتلين بصورة مباشرة او غير مباشرة او في شتى المنافي). لا عجب اذن ان نجد ان اسرائيل منذ عهدها الاول وحتى يومنا هذا كانت طرفا – حتى هذه الفترة – في اكبر عدد من الحروب، من بين الدول الجديدة كافة التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية. من هذه الناحية، فإن الاحاسيس القلقة الناجمة عن تخيل الحياة على ضفاف بركان، والدولة التي في الحصار، والدولة المجنَّدة، والاحساس بالخطر الجسدي والأثمان المادية والاجتماعية

* محاضر في قسم العلوم الاجتماعية بالجامعة العبرية في القدس، ومؤلف لعدة كتب.
** فصل من كتاب جديد يصدر قريبا للمؤلف خص به «قضايا اسرائيلية»

مهاجرون من اليمن في تجمع للمهاجرين: سيلتقون لاحقاً بالمهاجرين من بولونيا والمانيا وروسيا ...

والانسانية، أُبرزت اكثر من الاحاسيس القلقة الناجمة عن موجات الهجرة. لهذا كله تضاف الاشكالية الكامنة في وجود مجتمع مهاجرين – مستوطنين مُقام على انقاض مجتمع آخر، عبر اجتثاث ما يقارب الـ ٧٥٠ الف عربي وهدم كيانهم السياسي – الاجتماعي. ومع ان الدولة بمفهوم البناء الثقافي طورت مختلف الآليات لخلق الشرعية (تشمل انكارا انتقائيا ولكنه منهجي لاحداث حرب ١٩٤٨)، الا ان مسألة «حق وجود» هذا المجتمع – الذي يعد بمثابة تحدّ تجاه الداخل (٢) وتجاه الخارج ايضا – قد تجد حلها على ما يبدو فقط بانهاء النزاع الاسرائيلي – العربي بشكل عام، واليهودي – الفلسطيني بشكل خاص.

هناك آلية اضافية متعددة الغايات – من حيث الاعتناء المباشر بالنزاع وبمشاكل الحق في الوجود – انعكست من خلال الميل الثقافي لتفحص كل المواضيع الاجتماعية او السياسية بموجب المصطلحات العسكرية والتفوق بالقوة. ادى هذا الوضع الى تسخير قسم كبير من مواردها المادية والانسانية والعاطفية في صالح التأهب المتواصل للحرب. حتى اليوم، وعلى رغم اختفاء السطوة الاشكنازية – العلمانية وظهور ثقافات وثقافات مضادة بهذا القدر من التعددية، فإن شيفرة النزاع (الحرب المتواصلة «للقلّة في مواجهة الكثرة» التي فُرضت على المجموع) توحد وتكتّل جموع المواطنين اليهود في الدولة. هذه ايضا هي القاعدة المشتركة لنمو هوية جماعية وقومية يهودية جديدة، يمكن وصفها بأنها «يهودية»، والتي تُعرَّف عملياً (على نقيض «الاسرائيلية») بموجب المجموعة غير المدرجة في داخلها – المواطنون العرب في اسرائيل. يمكن لدلالات هذه اليهودية ان تكون مؤسسة قائمة على إثنية – قومية علمانية (٣) خالصة، على اليهودية كدين بصيغه المختلفة او على الجمع بينها، بحيث تُعطى لهذه المركّبات اوزان متفاوتة. من هنا فإن النزاع والحروب المترتبة عليه وكذلك موجات الهجرة كانت من بين العوامل التي صاغت الهوية القومية المحلية، التي اثّرت بدورها (وما تزال) على الصراع ذاته وقررت (وما تزال) اشكال التعبير عنه الى حد كبير. كذلك فإن الهوية القومية المتغيرة، المختلقة والمعاد اختلاقها مع موجات الهجرة، والنزاع والحروب ونتائجها، تسهم الى حد كبير في صياغة التسويات السياسية والاقتصادية والقانونية في داخل الدولة.

منذ بداية سبعينات القرن الماضي اخذت تتلاشى حالة السطوة السياسية – الثقافية لـ «الاسرائيلية» العلمانية شبه الغربية، كما تصورتها حركة العمل. وبدلا منها اخذت تتشكل عدة مجتمعات او ثقافات شبه مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض، وإن كانت متعلقة الواحدة بالاخرى، داخل الدولة الاسرائيلية. جرت هذه العملية من خلال تحويل القوة البطيء لمجموعات سكانية كانت في الماضي على هامش الدولة الاسرائيلية. وكان هناك مصدر اضافي للتعددية الثقافية – السياسية للدولة هو ظهور مجموعات سكانية جديدة داخلها نتيجة لموجات هجرة كبيرة من منابت وبلدان مختلفة. اصبحت هذه المجموعات السكانية كتلا ذات وزن حاسم (تتم ترجمته لدى نظام حكم يعتمد الانتخابات البرلمانية الى قوة سياسية) بواسطة نِسَب الهجرة والولادات المرتفعة، او التوصل الى خبرات سياسية واجتماعية لم تكن مهيأة لها من قبل. تعمقت حدود اجتماعية كانت موجودة من قبل وظهرت حدود اجتماعية جديدة – مؤسسة على هويات جماعية جديدة او متجددة – وترسخت في ارض الواقع. تقوم هذه الحدود بخلق واستنساخ تواريخ وذكريات جماعية ابوية، تحكي من جديد تاريخ الدولة بكاملها والجماعة ذاتها، ومكانتها داخل المجموع، بطريقة مختلفة عما هو متعارف عليه في كتابة التاريخ السائدة. وهكذا نجد ان عددا من الثقافات والهويات الاسرائيلية المنفصلة عن بعضها البعض آخذ بالتشكل: الثقافة الدينية – القومية (التي تدعى من يوم ليوم بـ «الارثوذكسية المعاصرة»)، والثقافة الارثوذكسية القومية (اليهودية القومية ولكن غير الصهيونية)، والشرقية – التقليدية، والعربية – الاسرائيلية، والروسية والاثيوبية، وكذلك ثقافة الطبقة المتوسطة العلمانية.

تشهد هذه الثقافات والمجموعات المختلفة تناظرات جزئية احيانا،

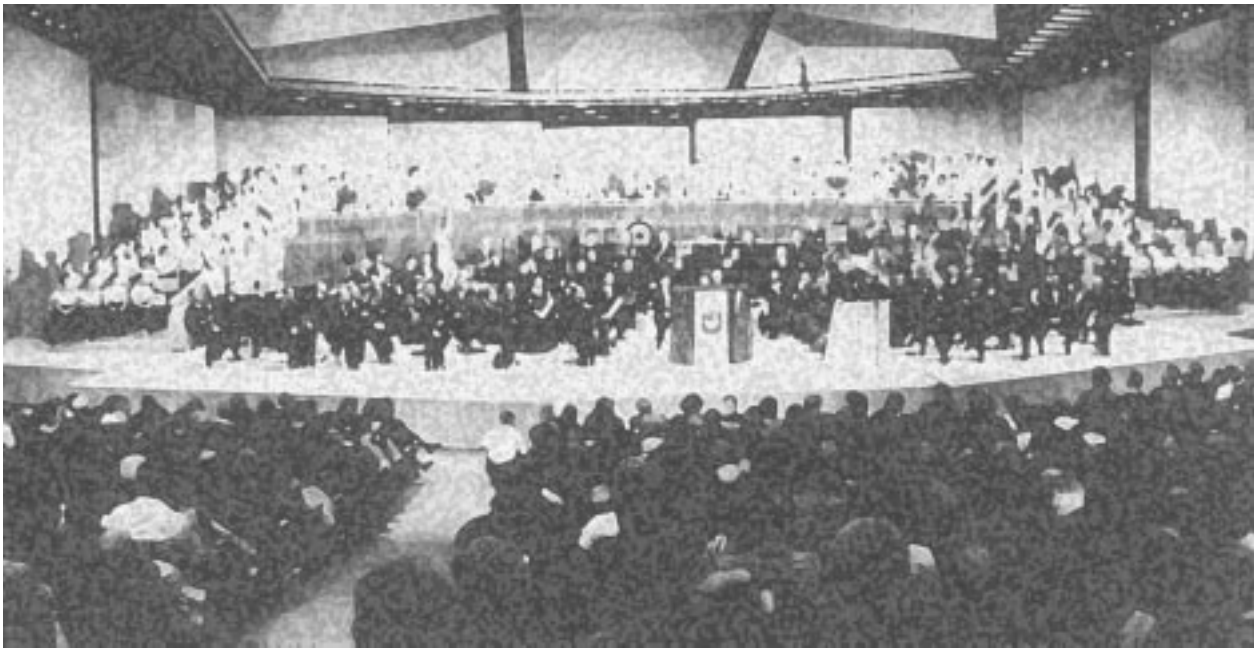

الموسيقى الغربية في مركز الثقافة الغربية: تل ابيب

لكن الحدود صارت اوضح، وغير قابلة للاختراق، وفاقت الاختلافات جميع القواسم المشتركة: انعدام سوق زواج مشتركة للازواج الجديدة، وغياب «المائدة المشتركة» (هناك حدود للصلاحية الدينية بدرجات متفاوتة)، والمساكن منفصلة تماما، وانماط الاستهلاك واسلوب الحياة والزي متماثلة او مختلفة، واللهجة والرموز الكلامية المنفصلة (٤) – كل هذه تشكل علامات على حدود الفصل او تعد جزءا من الحدود ذاتها. تعتمد هذه الثقافات ايضا على اجهزة مؤسساتية واجتماعية – سياسية مستقلة، مثل المدارس، واماكن الصلاة، والمعتقدات الدينية او المدنية، وشبكات التسويق، والصناديق الخيرية ووسائل الاتصال البديلة (المطبوعة والمسجلة والمذاعة والمعروضة) الخاصة بالثقافة المعينة. لا توجد لكل ثقافة كهذه رموزها الداخلية فحسب، بل هناك ايضا مفاهيم مختلفة لاصول اللعب وتوزيع الموارد الملائمة في الدولة كلها، والذي ينعكس احيانا من خلال الاحتفاظ بجهاز قضاء و «عدالة» مستقلين، تخضع لهما المجموعة كلها، وتسجل اختراقا لهيمنة الدولة في هذا المجال ايضا.

منذ اقامتها، حاولت الدولة الاسرائيلية وحتى نجحت الى حد كبير ان تُلحق – في صالح متطلباتها، والى جانب الجهاز البيروقراطي المدني والعسكري – الهيئات والاجهزة غير الرسمية او التابعة للدولة (مثل بعض الاحزاب، الوكالة اليهودية، صندوق اراضي اسرائيل، او نقابة العمال وقطاع المستخدمين). تغلغلت هذه كلها الى داخل الضواحي التي نشأت في اعقاب موجات الهجرة من اواخر الاربعينيات وسنوات الخمسينيات، ومارست السلطة والرقابة عليها وجندتها للوظائف التابعة للدولة (٥). علاوة على ذلك اوجدت الدولة في داخلها ومن داخلها طبقة متوسطة – برجوازية علمانية جديدة (من قدامى المهاجرين)، تمكنت، حتى اواخر عقدها الخامس، ومع الجيل الثالث من ابناء هذه الطبقة، من امتلاك اخلاصه التام لها بصورة غير متعلقة بالسلطة ونظام الحكم السائدين فيها (العمل او الليكود). امتصت هذه الطبقة مع الوقت مجموعات وافرادا شرقيين ايضا، وحتى عربا كأفراد وعائلات. تضم هذه الطبقة نخباً ادارية، اقتصادية، شخصية وثقافية. هذه طبقة علمانية في اساسها، شكلت الخزان الرئيسي الذي تأسست بداخله وتطورت الثقافة السائدة و «الاسرائيلية». علاوة على ذلك، شكلت هذه الطبقة (٦) بنظر الدولة وبنظر ذاتها وحتى بنظر غالبية ما تبقى من سكان الدولة (٧) ما يصح تسميته بـ الثقافة الاسرائيلية و المجتمع الاسرائيلي. مؤخرا فقدت هذه الطبقة، مع التدني النسبي في قوة الدولة، سطوتها الثقافية سريعا، لكنها ما تزال تنجح بالاحتفاظ بمركزيتها كطبقة وثقافة في الطليعة. ما تزال هذه الطبقة تحافظ على سلطتها اساسا في المصالح الاقتصادية الكبيرة والتجارة والصناعة والاتصالات الممأسسة والمناصب الرفيعة في الجامعات والمحاكم، وإن كانت هذه المجالات ايضا شهدت تراجعا في مكانتها السيادية.

مع مرور الوقت، اخذت اجزاء من هذه الشريحة تعي طابعها الطبقي الضيق، وحقيقة فقدانها السيادة الثقافية، وبدأت بتطوير وعي طبقي داخلي، واعادة رسم حدود مجموعتها المتخيَّلة ومحاولة اعادة صياغة اصول اللعب في داخل الدولة، ما دامت قوّتها معها (على غرار حزب «شينوي»، الذي ظهر في الانتخابات البرلمانية من العام ١٩٩٩). تتواجد هذه الطبقة الثقافية في مراحل اعادة التنظيم تمهيدا لخوض حرب ثقافية وحرب طبقية مكشوفة وحادة اكثر. وتتم اعادة التنظيم هذه من خلال البحث عن حلفاء لتحالف سياسي واجتماعي صلب، في اوساط شرائح سكانية اخرى وثقافات منافسة، بمن فيهم المواطنون العرب. اجزاء اخرى من داخل هذه الشريحة السكانية (مثل جماعة «ميرتس»)

ما تزال تصارع على الاحتفاظ بتصوراتها الذاتية كممثلة للاسرائيلية الشمولية.

لم تفصل المنظومة الاجتماعية – السياسية الإثنية، التي تأسست الدولة فوق قاعدتها، بينها وبين الدين، بل اخضعت تحديد مقاييس الانتماء للمجموعة لتعاليم الهلاخاه. لكنها، سوية مع ذلك، حولت الحاخامات والقضاة في المحاكم الدينية وبواسطة الحاخامية الرئيسية الى جزء من البيروقراطيا الرسمية في الدولة. مع ذلك، ومع انقضاء الوقت، بدأت عملية تديّن رمزية ومؤسساتية للدولة. لم تكن هذه ظاهرة عابرة نجمت فقط عن متطلبات ائتلافية للحزب الحاكم، الذي فضل لشراكته الائتلافية احزابا دينية لم تتدخل في الخمسينيات والستينيات بادارة السياستين الخارجية والداخلية، بل حافظت اساسا على مصالحها القطاعية – مثل التربية الدينية، المحافظة على «الكوشير» الديني، وعلى حرمة السبت – كما اعتاد الخبراء في شؤون الدولة القول احيانا. كانت عمليات التدين في اساسها نتيجة لعلاقات متبادلة بين عاملين:

أ) التغييرات الديموغرافية التي نجمت عن الهجرة الجماعية غير الانتقائية التي غمرت الدولة بفئات سكانية متنوعة، وبخاصة من اسيا وافريقيا (وليس منهما فقط) تجاوزتها فرصة التحضر والعلمنة، او عرفتها بشكل جزئي.

ب) نجم التدين، على غرار «الحلف التاريخي» بين الاشتراكية – القومية – الرسمية وبين التدين القومي عن الصعوبة الجوهرية في الفصل بين الدين والقومية حسب الصيغة الصهيونية للقومية اليهودية. كانت اغشية وطبقات القومية الصهيونية دقيقة وهشة للغاية منذ البداية. ذلك ان البلاد المقصودة في الاستيطان الصهيوني وغالبية الشعارات والرموز التي بواسطتها تم تجنيد اليهود للهجرة الى صهيون، اخذت بصورة انتقائية من مستودع الدين اليهودي، وليس بالضرورة من النظريات الاشتراكية والعالمية. حتى اللغة العبرية، واسطة العقد فيما انتجته الثقافة العلمانية المتجددة، استعيرت من مجال القدسية الدينية، بطبقاتها ودلالاتها المختلفة. المحاولة الصهيونية – العلمانية، التي لم تتوقف عند اعادة تفسير النصوص المنتقاة ذات المصدر الديني الخالص مثل التوراة بل تصدت لخلق «عالم اصطلاحي» علماني بواسطة لغة الكتاب المقدس وملئها بقومية عصرية مدمجة، انطوت في داخلها على مطب التدين.

ولكن ليس صدفة ان اول ثقافة مضادة تتبلور وتنجح بالانفصال عن الثقافة السائدة، بدافع من الامل باحتلال مكانها او الصراع على مكان متقدم على الاقل، كانت الثقافة الدينية – القومية المتعصبة، بصيغة «غوش امونيم». في السبعينيات والثمانينيات نشأت الارضية الاقليمية لمجتمع جديد، هو مجتمع المستوطنين المتدينين – القوميين في الضفة الغربية (الذين حصلوا على اسم المملكتين اليهوديتين من عهد التوراة: «يهودا» و «السامرة»)، ليس كمجرد مهمة قومية – سياسية ترمي الى السيطرة واحتلال وامتلاك ارض الوطن وتوسيع حدود الدولة الاسرائيلية، لتكون اقرب ما يمكن من حدود الوعد الالهي؛ فقد كان ذلك بمثابة وضع البنية التحتية لتجمع اخلاق كامل، كان مقيضا له ان يدار بموجب احكام الهلاخاه واحكام الحاخامات. بدا ان رجالات «غوش امونيم» سيحتلون الجبل (الجغرافي والرمزي)، والقلوب ايضا، وكذلك مكانة ابن الكيبوتس – «الصابرا» – العلماني – المقاتل – والمستوطن الطليعي في اسرائيل. من مناطق «يهودا» و «السامرة» كان مقيضا للبشارة ان تنتشر في البلاد كلها. تأهب الثوري المتدين – القومي لاقامة دولة هلاخاه قومية عصرية، بفضل التحقق الذاتي، والحميمية، والايمان الحار بطريقه، وتمثيله للمصلحة الجماعية (كما تبدو له) ونيابته عن «اليهودي الحقيقي الخالص»، مقابل ما تكلس وتعفن خلال المرحلة السابقة من بناء المجتمع والدولة، واستهلك نفسه. بدا نجاح ثورة الايمان مضمونا تقريبا بسبب غياب ايديولوجيا منافسة ذات جذب حقيقي، توفر الرد والمعنى للوضع السياسي والاجتماعي الناشيء بعد وبين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

الحريديم: الحاخام عوفاديا يوسف .. ظاهرة غيبية وثقافية اجتماعية

من هذه الناحية كان الاستيطان والمستوطنون الايديولوجيون في المناطق المحتلة طرف الجليد العائم فقط. كذلك فإن اشخاصا ومجموعات دينية – قومية لم «تستوطن»، وحتى لم تكن شريكة بل عارضت المفهوم السياسي الفعال لدى رجالات «غوش امونيم» ومجلس المستوطنات، كانوا شركاء في التطلع السامي بنظرهم لتحويل الدولة الاسرائيلية الى دولة «يهودية» بقدر الامكان، بحيث كانت المركّبات الدينية – التوراتية داخل

هذا المفهوم لليهودية هي المهيمنة بشكل عام. خلبت الطلائعية والنشاطات الامنية الاستيطانية المتجددة انظار مجموعات عليا علمانية، تلك التي ادت ازمة الايديولوجيات الكبرى، وبخاصة الشيوعية والاشتراكية منها، الى ازمة عميقة بداخلها. عدا ذلك، فإن اعادة فتح حدود القرى الحدودية الاستيطانية واحراز السيطرة على مجموع مناطق ارض الهدف الاصلية في الاستيطان الصهيوني، حركت من ركودها مختلف الرموز المجمدة تقريبا في الثقافة السياسية لدى مجتمع المهاجرين – المستوطنين، التي فقدت مفعولها تدريجيا منذ ١٩٤٨. هكذا ايضا امكن للعلّيات العلمانية التماثل بشكل انتقائي مع الهلاخاه وبخاصة ما يخص عملية الايمان منها، وكثيرا ما تم ذلك من خلال تجاهل ايديولوجيا وثيولوجيا العقيدة (٨). سبق ظهور النشاط الديني – القومي، الذي حدد لأول مرة حدود السيادة السياسية وحتى الثقافية العلمانية – الاشتراكية، هبوط بطيء في قوّة وهيبة ونجاعة مؤسسات الدولة (الجيش، مثلا)، وتدني مركزية فكرة الدولة («الرسمية»)، وبخاصة بعد حرب ١٩٧٣ وبداية نمو المجتمع المدني. كانت قوة فكرة العقيدة كامنة ايضا في الالتزام بإعادة هيبة الدولة الى سابق عهدها، وهي الدولة التي قدسوها بصورة مشروطة، والتي وضعوا انفسهم كوكلاء لمصالحها، بالطريقة التي فسروا بها هذه المصالح.

ادى النجاح الاولي للثورة الدينية الى نتيجتين غير موجَّهتين، تسببتا عمليا بنهاية ثورة العقيدة، او حاصرتاها على الاقل: الاولى، روتينية الثورة، التي ربّت جيلا جديدا فردانيا من اساسه، ادار ظهره جزئيا للثورة، واندمج جيدا بالتوجهات الفردانية التي تكشفت في المجتمع الاسرائيلي. ثانيا، اثبت التمرد المدني الفلسطيني، الذي بدأ في اواخر ١٩٨٧، انه لا يمكن الفصل بين السيطرة على الارض والسيطرة على سكانها (٩). اثبتت هاتان النتيجتان ان اليوتوبيا ايضا لها حدود وقيود خاصة بها. لذلك، حدث اكثر من مرة، وبعد ان تكشفت التناقضات بين الاسس القومية وتلك الدينية – التي عبرت عنها الارثوذكسية غير الصهيونية بصورة خالصة – ان اخذت الاسس الارثوذكسية تتعزز وتتفوق لدى اجزاء من المجموعة العقائدية ايضا. وهكذا بدأ تقارب بين التدين القومي و «الحريديم»، الذين اكتشفوا من ناحيتهم انه لا حاجة لأن تكون «صهيونيا»، وتضع القبة المطرزة او تستوطن في الضفة الغربية (وإن كان ذلك ممكنا) لكي تصبح قوميا يهوديا، وترتبط بقسم من رموز الدولة وتشترك بصورة فعالة في صراعات القوى بداخلها، لا بهدف زيادة حصتهم من الموارد الجماعية فحسب، بل لتحديد طابعها ايضا.

ما اكتشفه «الحريديم» في بداية التسعينيات، عرفه اليهود القادمون من البلدان الاسلامية كل الوقت. وهكذا، وبينما وصلت الثورة العقائدية الى ازمة وجمود في ضوء التغييرات السياسية وتناقضاتها الداخلية، نشأت فئة عليا شابة من «الحريديم» الشرقيين، نمت وتربت في صميم الارثوذكسية الاشكنازية. لكن هذه الفئة رفعت شعلة التمرد، في ضوء الاحساس بالتمييز في داخل عالم «الحريديم». كان لديها امتيازان حاسمان: زعيم كاريزماتي على هيئة الحاخام عوفاديا يوسيف، وجمهور رعايا ذو طاقة كبيرة جدا، كان يفتقد من قبل الى قيادة ومحور تماثل حقيقي. اشتملت الثورة الثقافية والايديولوجية للسفارديم الملتزمين بالتوراة إحياءً – وعلى الاصح خلقا وتأسيسا – لهوية اجتماعية لم تربط بين الإثنية والتدين فحسب، بل قامت على منح الشرعية للمحافظة الانتقائية على تعاليم الدين بالشكل المريح لها وبموجب تفسيرات الفرد والعائلة.

تعد «التقاليد» الشرقية المتشكلة الشكل الاصلي للاصلاحات الشعبية – الدينية في اليهودية منذ ظهور «الحسيديم»* بشكل عام و «حَباد»** في مطلع القرن التاسع عشر انتقل مركز «حباد» إلى بلدة لوفافيتش في روسيا البيضاء ومنها تشعبت فروع جديدة للحركة في مختلف أرجاء العالم. في أواخر عشرينيات القرن الماضي اضطر الادمور الثاني عشر يوسف يتسحاك شنيئورسون إلى مغادرة الاتحاد السوفياتي والاستقرار أولاً في لاتفيا وبعدها في بولونيا، وعشية الحرب العالمية الثانية وصل إلى الولايات المتحدة وأقام هناك مركز «حباد» في بروكلين – نيويورك.

في اسرائيل أسّس جماعة «حباد» حزب «أغودات يسرائيل»، وقد تركزت الجماعة في عمليات إعادة اليهود إلى دينهم. أما في المجال السياسي فتركزت الحركة في الترويج لأرض اسرائيل الكبرى، وحتى ١٩٨٨ امتنع رجالات «حباد» عن النشاط المباشر من الكنيست لكنهم نشطوا في صالح «أغودات يسرائيل» بدءاً بالبرلمان الثاني عشر.

تؤمن «حباد» بقدوم المسيح، وفي مطلع التسعينيات بدأت الحركة حملة «المسيح الآن» التي أظهرت أنهم يعتبرون الادمور مناحم مندل شنيئورسون «المسيح المنتظر» مع أنه مات في سنة ١٩٩٤.

---

* «**الحسيديم**»:

هم يهود من «الحريديم» ممن ينتمون إلى إحدى حركات «الحسيدوت»، التي هي حركة دينية واجتماعية أسّسها الحاخام «يسرائيل صاحب السمعة الجيدة» (١٧٠٠ – ١٧٦٠) في بولونيا ومن ثم في أوكرانيا في مطلع القرن الثامن عشر وسرعان ما انتشرت إلى أرجاء أوروبا الشرقية. قامت الحركة على أرضية الضائقة الاقتصادية لليهود في أوروبا الشرقية، مع أنها روّجت في الأساس لتعلم التوراة والبحث عن أشكال للتعبير عن الحاضر الديني لليهود حيثما تواجدوا. كان «الحسيديم» شركاء في تأسيس «أغودات يسرائيل» وقد تكشفوا عن نشاط فعّال في الحلبة السياسية الاسرائيلية، من هنا اهتمام مختلف التيارات اليمينية بالحصول على دعم منهم.

** «**حَباد**»:

اختصار لثلاث كلمات عبرية تعني الحكمة والفهم والرأي السائد، وهي حركة دينية يهودية أقيمت في روسيا سنة ١٧٨٨، بمبادرة «الادمور» شنيئور زلمان ملادي (١٧٤٥ – ١٨١٣)، مركزّة على التطوير الروحاني والتأملي في اليهودية وقضاياها. في مركز «حباد» تقف شخصية الحاخام كقائد روحاني وتنظيمي.

بشكل خاص، وظهور التيار الاصلاحي المتشكل في غرب اوروبا. وبينما انتقلت الاصلاحات اليهودية الى شمال افريقيا، وهناك ازدهرت، ولم تضرب جذورا في اسرائيل، تم ايجاد اليهودية الشرقية من جديد في بلاد تمتص الى داخلها كل شيء: الدين، القومية والدولة، الحداثة، المعتقدات الشعبية، التجديدات التكنولوجية والسياسة الحزبية المتغيرة. لكن التجنيد المباشر تم بواسطة حزب هو ايضا حركة اجتماعية مبنية على اساس المجموعة والحي والكنيس وشبكات تسويق المنتجات الرخيصة وجهاز التعليم المنفصل.

بعد كل هذه التطورات اتضحت معالم الطريق التي سينشأ فوقها بناء مؤسساتي حول ثقافات مختلفة، دون ان تنشأ الايديولوجيا التي اضفت الشرعية على التعددية الثقافية. بجانب ذلك، لم ينتقص ظهور هذه الثقافات من الصلات القبلية – الاولية، بل ربما عززها لدى اجزاء واسعة من السكان اليهود والعرب على السواء. وهكذا تتم امام اعيننا حركتان متناقضتان ظاهراتيا – الاولى من المحور للخارج، والثانية ذات ميل للتجميعية الوسطية، وهما مكملتان لبعضهما ومحركتان الواحدة للاخرى.

على امتداد القرن الماضي، استوطن اليهود في الشرق (فلسطين) وكان قلبهم في الغرب. وبدا تواجد «ارض اسرائيل» الحقيقية في الشرق بمثابة حادث تاريخي. لم يكن هؤلاء المهاجرون راغبين بالغرب كحضارة محددة بل بنوعٍ من غربٍ مُتخيَّل ويوتوبي، اكثر مما لو كان ثقافة او افقا جغرافيا حقيقيا، كان بمثابة صيغة مضادة لمنطقة لم ترغب بهم ولم يكونوا هم راغبين بها. جاءت الاغلبية الساحقة من الاباء المؤسسين في المجتمع الاسرائيلي من شرق اوروبا، ومن الصعب تعريف ثقافتهم على انها «غربية»، حتى انهم لم يروا في الغرب نموذجا للتقليد. كان البريطانيون الذين حكموا البلاد بين ١٩١٧ و ١٩٤٨ – كممثلين بارزين لـ «الغرب» – مصدر تقدير (واعجاب لدى اقلية صغيرة وغير مقررة داخل الجهاز) وكذلك مصدر عداء كبير في اوساط غالبية المهاجرين في مطلع الثلاثينات من المانيا، وقد بدوا حقا ممثلين لفرع مركزي واحد في الثقافة الغربية، الا ان تصورات ساخرة التصقت بهؤلاء «الالمان» بالذات وبثقافتهم. من جهة ثانية، ومع انه كان مقيضا لمعظم المهاجرين من بلاد الشرق (كما تصورها الفولكلور الرومانسي والساذج) ان يكونوا «جسرا» ثقافيا وسياسيا بين المهاجرين «الاوروبيين» وسكان المنطقة، الا انهم بذلوا كل مستطاع للتنصل من كونهم جزءا من ثقافة شرقية. لم يكونوا راغبين بأن يصبحوا غير غربيين، ولا شرقيين ايضا (اي «عربا») وحتى غير «اسرائيليين»، بل «يهودا» – شعب قاطن لوحده ولا يتدخل بالاغيار. بدت لهم «اليهودية»، التي كانت حقا اكثر مما ارد القدامى الاعتراف به،

احتفالات الميمونة . . يهود المغرب يحيون تراثهم

باعتبارها الهوية الاثنية، والدينية والقومية المشتركة لهم وللاشكناز. وقد ضمت بداخلها في سلة واحدة جميع سكان الدولة غير العرب. يمكن لمجموعات مختلفة من السكان ان تجد دلالات مختلفة لهذه اليهودية، دينية – قومية، وعلمانية خالصة، ودينية ارثوذكسية، وإثنية، او خليطاً من كل هذه الدلالات معا. وينجم قسم من الحروب الثقافية التي تدور بداخلنا عن الرغبة في اعطاء افضلية لصيغة واحدة من اليهودية على الصيغ الاخرى في الدولة.

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي فحص الباحثون في العلوم الاجتماعية هوية اليهود في البلاد، ووضعوا الهوية الاسرائيلية في مواجهة الهوية اليهودية. تعتبر هذه الابحاث اليوم غريبة تماما، ذلك انه من الواضح ان جميع اليهود هم «يهود» والدولة كذلك «دولة يهودية» (١٠) كما تقرر في قانون الاساس من العام ١٩٩٢. هذا هو الانتصار الاكبر والخفي للمهاجرين من البلدان الاسلامية، بفضل عنادهم السلبي واحيانا الفعال في مجابهة اجهزة فرن الصهر الكبير، وقدرتهم على تحويل الكتلة الكبيرة الحاسمة الى قوة سياسية تتحقق بواسطتها طاقة التقدم الاجتماعي الكامنة فيهم. وقد وجد المهاجرون من البلاد الاسلامية حلفاء في صالح مشروع «تهويد» الدولة، مع ان كل واحد من الحلفاء يمتلك نموذجا اخر لـ «الدولة اليهودية» وحتى مصالح شاملة متناقضة – المتدينون القوميون (الذين اسلفنا انهم كانوا مبادرين لثورة خاصة بهم) و «الحريديم» الاشكناز.

عادة ما تنضج التغييرات الديموغرافية وئيدا وهي تنعكس من خلال تغييرات ثقافية وسياسية جوهرية خلال جيل او اثنين فقط. هكذا هو

الحال بالنسبة للهجرة الكبرى من الخمسينيات – وفيما بعد في الستينيات – ليهود البلاد الاسلامية. اخذت اليهودية تنضج وتتسبب بتغييرات عميقة في الدولة في الثمانينيات المتأخرة فقط، وبشكل خاص في التسعينيات. وقد اثرت الهجرة الكبرى من الاتحاد السوفياتي وفيما بعد من دول روسيا الاتحادية كثيرا على الدولة الاسرائيلية، وبخاصة من الناحية البنيوية والسياسية، لكن تأثيرها الكامل سيتبين على ما يبدو فقط خلال ١٥ – ٢٠ عاما، عندما يتم التعبير عنها على صعيد القيم والهوية، ونتيجة لذلك – ضمن اصول اللعب الاساسية ايضا، التي ستخلق عملية ليس بالضرورة ان تمضي في اتجاه معاكس، ولكنها ستسير في اتجاه مختلف عن تأثيرات الهجرة الشرقية. يمكن الافتراض ان عملية كهذه ستتم في نطاق اليهودية، مع ان ٣٠٪ من هؤلاء المهاجرين ليسوا يهودا حسب التعريف الحالي (١١)، لكنه يمكن تغيير التعريف، وإن كان ذلك لن يتم على ما يبدو من دون جولة جديدة ضمن الحرب الثقافية.

من بين جميع فئات السكان والثقافات والشرائح الموجودة اليوم داخل الدولة الاسرائيلية، لا شك في ان المجموعة السكانية التي تنطوي على التحدي الجاد الاكبر بطابعها وهويتها واصول اللعب لديها، هي مجموعة السكان العرب او الفلسطينيين، ذلك ان مبادىء الديمقراطية الليبرالية لا تسمح بوجود وضع تكون فيه شريحة من السكان ذات حقوق منتقصة بشكل صارخ. في السنوات الاخيرة ابرز هذا الموضوع بدوره من الزاوية الديموغرافية في الاساس، لكن دلالاته ابعد بكثير من حدود الديموغرافيا او جودة ونوعية النظام الديمقراطي. من الصعب جدا التعامل اليوم مع ما يقارب المليون مواطن عربي في الدولة – يشكلون حاليا ٢٠٪ من مجموع سكانها، ومن شبه المؤكد ان تربو نسبتهم خلال عقد من الزمن على ٢٥٪ منهم – على انهم «اقلية» لا يحق لها ان تكون شريكة كاملة ضمن المجال العام الذي تدار فيه الصراعات على بلورة صورة وهوية وطابع الدولة.

منذ اليوم، ومن دون السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين ما زالوا يتواجدون ضمن مجال الرقابة الاسرائيلية، فإن اسرائيل من الناحية الديموغرافية لا تتحول الى دولة تتميز بالتعددية الثقافية فحسب، بل دولة مزدوجة القومية بشكل حقيقي. لهذا السبب، ولأسباب اخرى سنأتي على ذكرها، فإن مجرد وجود السكان العرب يبدو مناقضا لعدد من الفرضيات الاساسية التي تقوم عليها الدولة الاسرائيلية كدولة يهودية خصوصية. لم يسبق ان خاضت الايديولوجيا الصهيونية مجابهة حقيقية مع حقيقة وجود اقليات غير يهودية داخل الدولة اليهودية (١٢)، واختارت ان تمضي بل تطلعت ليس الى دولة قومية يهودية فحسب، وانما لدولة يهودية متميزة بوجه الخصوص. كان هذا التطلع وراء تجنب الضم الشكلي للضفة الغربية التي تعد لُبّ ارض اسرائيل الميثولوجية (يهودا والسامرة) (١٣)، ووراء افكار طرد واعادة توطين سكان البلاد العرب، ومؤخرا وراء طرح افكار حول نقل مناطق سيادية من الدولة مأهولة بكثافة سكانية عربية، تحت سلطة الدولة الفلسطينية لدى الاعلان عن اقامتها، وربما قبل ذلك ايضا.

اقل تهديدا في هذه المرحلة هم المهاجرون بحثا عن عمل (العمال الاجانب)، وإن كان عددهم وصل الى مائتي الف. هذه شريحة سكانية متزايدة ومتنوعة، ولم يعد الحديث يدور فقط عن هجرة عمل اخرى لمجموعات متفرقة من الافراد وانما عن خلق عائلات في المكان ونشوء اطر تنظيمية حول جماعات مختلفة الاصل واخرى دينية منتظمة حول اماكن عبادة وطقوس دينية، حتى انها ترتبط فيما بينها بصلات واهية. في هذه المرحلة، ما تزال هذه الشريحة سلبية الحقوق تماما. لكنه على غرار ما شهدته بلدان متطورة اخرى من عمليات مشابهة، وبخاصة في اوروبا، فان عملية امتصاصهم الى داخل الدولة، من خلال منحهم تدريجيا الحقوق الاجتماعية والسياسية، تبدو حتمية، وبخاصة في ضوء حاجة الاقتصاد الاسرائيلي المتزايدة لهم. هذه الظاهرة، الى جانب قدوم المهاجرين غير اليهود من روسيا والفلاشا، تجعل الدولة اقرب الى دولة هجرة ذات مواصفات عالمية اكثر. من جهة اخرى، ستعزز هذه العملية نزعة التفوق الاثني القوية بطبيعة الحال في اوساط السكان اليهود.

العمال الاجانب هم جانب واحد من اوجه تواجد اسرائيل داخل عملية حتمية من الاندماج في الاقتصاد والثقافة الكونية، التي تكتسب الحدود في نطاقها دلالات مختلفة عما كان لها في السابق. نتيجة لذلك فإن التطلع الى تواجد اقل في الشرق الاوسط واكثر خارج المنطقة يتحقق بالتدريج، وإن كان بشكل مختلف عما كان متخيلا في الماضي. من يوم ليوم يزداد اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على المجتمعات المتعددة القوميات والكونية القوميات، وهذه تتفاعل في داخلها منذ الان. اسهم شركات اسرائيلية كبيرة تباع في بورصات العالم. ونشأت طبقة من رجال الاعمال والاكاديميين والباحثين في العلوم، تفتقد الى مستقر دائم لها. وهذه الطبقة المتوسطة بكليتها تقريبا، والتي تكبر باستمرار، مرتبطة بشبكات اتصال الكترونية منتشرة في شتى ارجاء العالم (انترنت سريع وفضائيات). وقد اوجد الجيل الشاب في اسرائيل لنفسه فرصة العيش الاضافي بعيدا عن وظائف الكبار، وفي ختام الخدمة العسكرية (التي تشهد هي الاخرى تغييرات جوهرية) ينضم الى صفوف حمَلة حقائب المسافرين الى عوالم خيالية اخرى، لشهور وسنوات. من جانب اخر،

تتزايد الواردات الثقافية، ليس في اتجاه «الامركة» فحسب، وتقوم كل ثقافة من الثقافات المتشكلة في اسرائيل بخلق علاقات متبادلة متنوعة مع مجموعات وثقافات من خارج الدولة. يتسبب انفتاح كهذا بتوترات وعدم استقرار داخل الجهاز، تكون نتيجتها اعادة التقوقع داخل مجموعات اولية (العائلة، المجموعة الاثنية القبلية، والقومية)، في سبيل الحفاظ على الحدود الاجتماعية والاخلاقية لدى كل واحدة من هذه المجموعات امام «الخارج»، المختلف، «الاخر»، والمهدِّد. ظاهراتياً، هذان توجهان متناقضان، لكنهما يكملان الواحد الاخر من الناحية العملية.

في مثل هذا الوضع لا يمكن لدولة القومية ان تحتفظ بنفس القوة بميزتيها البنيويتين الاساسيتين: حدود سياسية واضحة، وسيادة اثنية قومية لغالبية سكانها. لم تؤد الاتحادات السياسية الكبرى – مثل توحيد اوروبا – الى إضعاف دلالة الدولة القومية، وإن كانت غيرت قليلا من ابعادها ومضامينها. وقد تسبب طمس واختراق الحدود من الناحية الثقافية والاقتصادية ومن ناحية الهجرة ايضا بتقوية الهويات القومية الابوية حتى في حالات شهدت اتحادات بين دول؛ هكذا لم تنشأ، على سبيل المثال، قومية اوروبية على رغم الاتحاد الاوروبي. بل العكس، فقد تكون الفرنسية تقوّت، او الانجليزية، او الالمانية. من جهة اخرى، فإن تشوش الحدود امام الفقر في العالم الثالث وشرق اوروبا، وتزايد الطلب على طاقة بشرية رخيصة في العالم ما بعد الصناعي – الذي تصبح اسرائيل من يوم ليوم جزءا منه – ادى الى عملية تجانس لدى السكان في العالم كله. في عالم كهذا لا يمكن ان تكون هناك مناطق محتلة او سكان من غير حقوق.

---

١) الحروب التقليدية (مثل ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ و ١٩٨٢)، وحرب الفدائيين وحرب الخليج والانتفاضات الفلسطينية ضد الاحتلال باشكالها المختلفة.

٢) ليس كل اليهود في اسرائيل مكشوفين بنفس النسبة لمشكلة «حق الوجود». مثلا، فان الاشخاص المؤمنين بالوعد الالهي لابراهيم، اب الامة الميثولوجي، لا يعتبرون وجود دولة ومجتمع يهوديين على انقاض العرب في هذا المكان امرا اشكاليا. احد اوجه ضعف الثقافة العلمانية في البلاد اعتمادها على نصوص دينية (مثل «سِفر يهوشع») وعلى من يبدون للعلمانيين كممثلين لهذه النصوص – اليهود المتدينون على اختلافهم. يجب ان نتذكر مثلا ظهور ابا ايبان الساذج في اجتماع الجمعية العامة

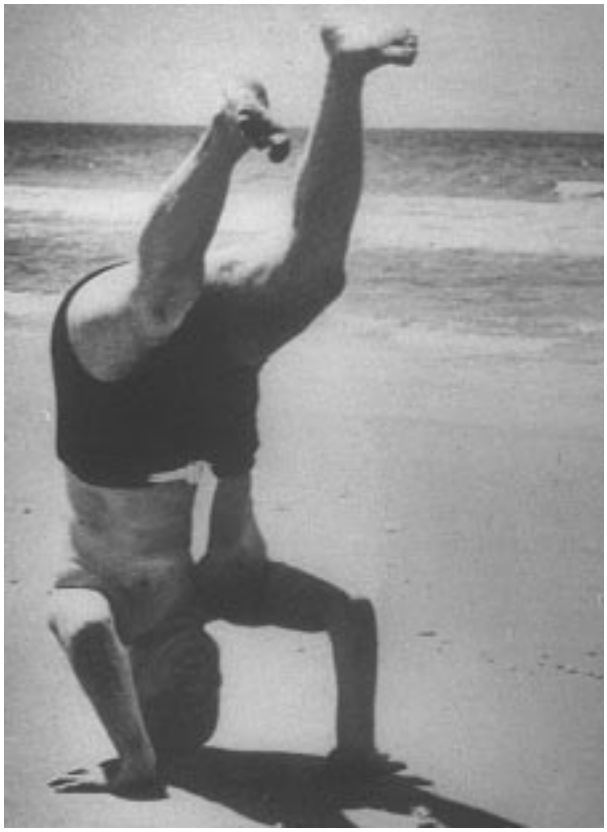

بن غوريون يقف على رأسه: هل هذه الدولة التي حلم بها؟

للامم المتحدة ملوحا بيده بكتاب التوراة معلنا «هذا هو كوشاننا على البلاد». وعلية لا عجب ان تتحول التوراة الى النَّص الاول للحركة القومية اليهودية العلمانية، بحيث اصبح الفصل بين الدين والقومية امرا مستحيلا تقريبا. مهم الاشارة الى ان مشكلة «الشرعية» في هذا السياق لا تعد مشكلة قيمية اخلاقية او قضائية، بل مشكلة اجتماعية.

٣) يسمح التعريف القومي العلماني الخالص لليهودية لكل من هم ليسوا يهودا بموجب الهلاخاه او حتى لمن يعرّفون انفسهم وفقا لمصطلحات هوية دينية اخرى (كالنصرانية او الدرزية) بالشعور كما لو كانوا منتمين للقومية اليهودية في هذه المعادلة بل يقبلهم الى داخلها. في ذلك مطابقة لجزء من المفاهيم الصهيونية الاصلية (هرتسل ونورداو).

٤) احيانا ما تكون اللغة المحكية والمستهلكة ثقافيا مختلفة (العربية، الايديش، الروسية ا الامهارية)، وتشكل اللغة العبرية وثقافتها واحدة من قواعد الهوية الجماعية الاسرائيلية ذات التأثير الكبير.

٥) لم تكن مهمة اخضاع هذه الهيئات لسلطة الدولة في السنوات الاخيرة مهمة بسيطة ولم تتم من دون صراعات حادة. اعتبرت كل هيئة من هذه الهيئات نفسها شيئا مركزيا، وكانت راغبة بتحويل الدولة الى وكيلة لتحقيق اهدافها. لكن الدولة، وبواسطة ايجاد فكرة «الرسمية»، والتحكم بغالبية المصادر المتدفقة من الخارج (الحملات المالية، المساعدة الخارجية اليهودية، والمدفوعات من المانيا الاتحادية) وتأميم ٩٤٪ من مجموع اراضي الدولة، والاعتراف بالدولة الاسرائيلية كممثل لمجموع

الشعب اليهودي، نجحت بالتوصل الى موقع قوة وسيادة داخل الجهاز.

٦) القصد هنا مجموعة متميزة كطبقة، ومنناحية سياسية واقتصادية وثقافية، ولم تتعامل مع نفسها مدة طويلة باعتبارها «طبقة»، ولم تطور «وعيا طبقيا» او هوية اجماعية ابوية.

٧) وبنظر باحثيها من الداخل والخارج ايضا.

٨) هذه الفئة العليا سبقت بعقد من الزمن رجالات «مركز الراب» بمطالبتها بتوطينها باليهود والضم لمساحة ارض اسرائيل الكبرى. جاءت الدعوة للضم من داخل ادبيات حركة العمل التاريخية (من بين موقعي المنشور نجد اشخاصا مثل راحيل ينئيت، تسفي شيلواح، نتان الترمن وموشيه شمير). لكن تلاميذ الراب كوك كانوا وحدهم القادرين على تحقيق النداء بانفسهم، مضيفين لذلك الحماس والتعصب الدينيين.

٩) تفسير بديل من شأنه تعريف الحركة العقائدية كنجاح كبير: أ) خلقت حقائق منتهية استيطانية في الضفة والقطاع، ب) «احتلت من الداخل» حزب «المفدال» وجذبت اليها سياسيا غالبية الجمهور الديني القومي، ج) وهي تشكل جزءا مركزيا في مراكز السلطة في اسرائيل بتواصل منذ ١٩٧٧. وتعريف الثورة كفشل في نطاق هذه المنظومة الاصطلاحية يؤسس على حقيقة ان الشخصية العقائدية لم تنجح بموضعة نفسها في المحور الرمزي للدولة، في نفس المكان الذي تواجد فيه مرة «الطليعي» و «الصبار»، ولم تخلق سيادة جديدة كما ارادت ان تكون.

١٠) بلغة القوانين الاساس فهي «يهودية ديمقراطية»، لكن عند تفسير هذه اليهودية في مجالات كثيرة بانها دين بصيغته الارثوذكسية، يصبح لهذا التفسير صدقية قانونية، من خلال اخراج مجالات الاحكام الفردية من محاكم الدولة ونقلها الى مجال صلاحيات المحاكم الدينية.

١١) واذا اضفنا بقايا عائلات من اصلهم اليهودي غير مشكوك به، يصبح عدد المعنيين بالامر كبيرا جدا.

١٢) في روايته «بلاد قديمة جديدة» وصف بنيامين زئيف هرتسل وجود عرب في البلاد (ليس واضحا هل هم اقلية ام اغلبية) بانها «غير اشكالي»، لان اليهود سيغمرونهم بالمزايا المادية ويرفعون مستوى ثقافتهم. بل ان اعضاء «بريت شالوم» عرضوا في برنامجهم دولة مزدوجة القومية مع مواطنة متساوية لجميع مواطنيها، في وقت كان فيه اليهود في البلاد اقلية تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ بالمائة من السكان،

١٣) عمليا، اقيمت الدولة اليهودية المعاصرة في اطراف «ارض اسرائيل التوراتية» لا بداخلها، وذلك لان اساليب الملكية التقليدية العربية للاراضي لم تسمح تقريبا لليهود بشراء الارض في مناطق الجبل المركزية والتغلغل اليها، لذلك تم نسخ «البلاد الاسرائيلية» في العهد العثماني والبريطاني الى السهل الساحلي، الذي كان منطقة هامشية من البلاد المقدسة.

صدر عن «مدار» في «سلسلة أوراق إسرائيلية»

آذار ٢٠٠١

نيسان ٢٠٠١

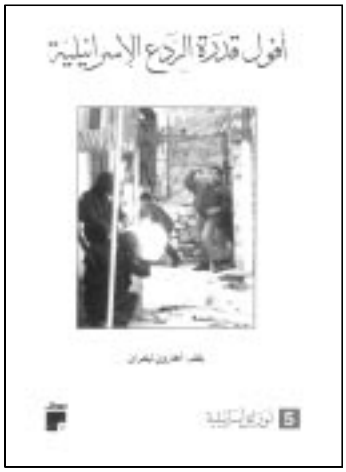

أيار ٢٠٠١